

Distr.: General
12 October 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون الاقتصادي
والتقني فيما بين البلدان النامية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وهو يتضمن استعراضاً لحالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والترتيبات النقدية والمالية، وذلك في سياق ازدياد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب. ويشتمل التقرير على تحليل للاتجاهات الرئيسية يعقبه تلخيص للمسائل الرئيسية التي تستحق النظر بصفة خاصة فيما يتعلق بدفع عجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

* لم يتضمن التقرير الحاشية المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١ مقدمة - أولا
٣	٢٥-٣ حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب - ثانيا
٣	١٠-٣ التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التجارة ألف -
٨	١٧-١١ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الاستثمار باء -
١١	٢٥-١٨ التعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب جيم -
١٣	٤٣-٢٦ الاتجاهات والمسائل التي أخذت تظهر فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ثالثا -
١٤	٢٨-٢٧ توحيد مناهج العمل فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب . . . ألف -
١٥	٣٧-٢٩ تنويع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية باء -
١٨	٤٣-٣٨ تجميع القدرات وتكوين الشراكات من أجل المبادرات الاستراتيجية . . جيم -
٢٠	٤٦-٤٤ ملاحظات ختامية رابعا -

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدورة السادسة والخمسين تقريراً عن الحالة الراهنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد نوقشت حالة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب مناقشة واسعة في الدورة الثانية عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي عقدت في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وترد مداوالات تلك اللجنة وقراراتها في الوثيقة A/56/39 المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية.

٢ - وإذا كان هذا التقرير أكثر تركيزاً على التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، فإنه يبرز أيضاً عدداً من الاتجاهات والمسائل التي أخذت تظهر فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، مع التركيز بصفة خاصة على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي باعتباره أبرز أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينقسم التقرير، الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على ورقة ودراسات سابقة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أربعة أقسام. فبعد المقدمة، يركّز الفصل الأول على الحالة الراهنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والترتيبات النقدية والمالية. ويتناول الفصل الثاني الاتجاهات الرئيسية التي أخذت تظهر فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان الجنوب والمسائل التي تستحق عناية خاصة بالنسبة لدفع عجلة هذا التعاون، بينما يشتمل الفصل الثالث على الملاحظات الختامية.

ثانياً - حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

ألف - التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التجارة

٣ - لقد أخذت التجارة فيما بين بلدان الجنوب تنمو في السنوات الأخيرة. ففي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ كان نحو ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية موجهة إلى بلدان نامية أخرى، وهذا يمثل توسعاً مطرداً بالنسبة لمستويات عام ١٩٨٠ (٢٦,٥ في المائة) ومستويات عام ١٩٩٠ (٣٤ في المائة)^(١). وفيما يتعلق بتجارة الخدمات، فإن التجارة العالمية في الخدمات التجارية، التي تمثل نحو ٢٠ في المائة من التجارة العالمية في السلع والخدمات، قد نمت بما يقدر بـ ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهي نسبة تقل بدرجة طفيفة عن متوسط معدل النمو في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ وهو ٦ في المائة^(٢). وفي عام ١٩٩٨، كانت البلدان النامية تمثل ٢٢ في المائة من صادرات الخدمات التجارية في العالم، التي بلغت ٩٧٩ بليون دولار،

بينما كان ثلاثة أرباع التجارة العالمية في هذه الخدمات، البالغة قيمتها ٣٢٣ ١ بليون دولار، يأتي من البلدان المتقدمة النمو^(٣).

٤ - وبوجه عام، فإن نصيب بلدان الجنوب من التجارة العالمية في الخدمات، وهو ٢٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠، قد زاد زيادة متواضعة منذ عام ١٩٩٠ عندما كان نصيبها ١٨,٨ في المائة. وكان ثلاثة أرباع تلك الخدمات التجارية يأتي من البلدان النامية في آسيا، وكان نصيبها في الجنوب قد زاد باطراد من ٦٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٨ و ٧٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وطبقا لبيانات منظمة التجارة العالمية، فإن خمسة بلدان آسيوية، هي إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين وماليزيا، قد توسعت في صادراتها من الخدمات التجارية بمعدل سنوي قدره ١٠ في المائة خلال التسعينيات مقابل ٨ في المائة في أمريكا اللاتينية و ٥ في المائة في أفريقيا. وكانت بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تمثل ١٧,٤ في المائة من صادرات البلدان النامية من الخدمات التجارية بينما كان نصيب أفريقيا هو أصغر نصيب في صادرات الجنوب (٩,٢ في المائة).

٥ - وكانت التجارة فيما بين بلدان المنطقة الواحدة متقلبة في جميع المناطق النامية خلال الفترة قيد الاستعراض. وكان هذا الاتجاه ملحوظا جدا في البلدان النامية بآسيا، حيث كانت البلدان تتاجر وتستثمر فيما بينها أكثر مما تتاجر وتستثمر مع البلدان الواقعة خارج المنطقة التي كانت تعاني من آثار أزمة مالية خطيرة. وقد زاد نصيب التجارة داخل المنطقة من مجموع تجارة البلدان الآسيوية النامية من ٣٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى رقم قياسي هو ٤١ في المائة في عام ١٩٩٧، ثم انخفض بعد ذلك إلى ٣٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٨ و ٣٧,٦ في المائة في عام ١٩٩٩ وذلك بسبب الأزمة المالية الآسيوية^(٤). ويلاحظ وجود اتجاه مماثل في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فقد زادت التجارة فيما بين بلدان المنطقة زيادة ملحوظة إلى ٢١,٥ في المائة من مجموع التجارة في عام ١٩٩٨ مقابل ١٥,١ في عام ١٩٩٠، ولكنها هبطت إلى ١٧ في المائة في عام ١٩٩٩. وما زالت بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تعتمد اعتمادا شديدا على التجارة الأجنبية وعلى النمو الذي تقوده الصادرات، كما أن مشاركة المنطقة في التجارة الدولية تتأثر تأثرا شديدا بقيود عديدة من جانب العرض. فالتجارة فيما بين البلدان الأفريقية التي كانت لا تمثل سوى ٦,٤ في المائة من إجمالي تجارة المنطقة مع بقية العالم في عام ١٩٩٨ ارتفعت ارتفاعا طفيفا إلى ٧,٣ في المائة في عام ١٩٩٩. على أن هذا الاتجاه في التجارة فيما بين بلدان المنطقة قد أخذ في الانتعاش وزاد نصيب هذه التجارة إلى أكثر من الضعف منذ عام ١٩٨٠، حيث أخذ هذا النصيب ينمو نمو مطردا، وإن يكن متواضعا، بمعدل ٤ في المائة سنويا.

٦ - ويمكن، إلى حد ما، أن يعزى عدم الانتظام في التجارة فيما بين البلدان النامية داخل المنطقة إلى الاضطرابات التي تحدث في الاقتصاد العالمي. ففي أمريكا اللاتينية، زادت التجارة فيما بين بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، كنسبة من مجموع الصادرات، زيادة ملحوظة من ٢٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٥,١ في المائة في عام ١٩٩٨، ولكنها هبطت إلى ٢٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٩، ثم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً إلى ٢٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. وتضاعفت التجارة فيما بين بلدان مجموعة دول الأنديز منذ إنشاء هذه المجموعة في عام ١٩٩٠، حيث ارتفعت إلى نحو ١٢ في المائة في عام ١٩٩٨، ولكنها انخفضت إلى نحو ٩ في المائة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وفي الجماعة الكاريبية، زاد نصيب التجارة فيما بين بلدان الجماعة من مجموع الصادرات ليصل إلى ١٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٨ بعد أن كان أقل من ١٠ في المائة في السنوات السابقة، وإن كان قد انخفض إلى ١٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٩ و ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا يظهر اصطباغ التجارة بالصيغة الإقليمية إلا فيما يتعلق برابطة أمم جنوب شرق آسيا، حيث ارتفع نصيب التجارة فيما بين بلدان الرابطة إلى ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٧، وذلك قبل انخفاضه بشكل حاد في عام ١٩٩٨ ليصل إلى ٢٠,٦ في المائة. وقد ارتفع هذا النصيب مرة أخرى ليصل إلى ٢١,٣ في المائة في عام ١٩٩٩ وإلى ٢٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. أما في التجمعات الأخرى مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومجلس التعاون الخليجي واتفاق بانكوك فقد كانت التجارة فيما بين الأعضاء محدودة في أغلب الأحيان، وكان سبب ذلك إلى حد كبير هو النطاق المحدود لاتفاقات التجارة. وكانت التجارة داخل المنطقة في غرب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي أهم منها في سائر أجزاء المنطقة. ففي غرب أفريقيا كانت التجارة داخل المجموعة بالنسبة لكل من المجموعتين الرئيسيتين، وهما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، تمثل نحو ١٢ في المائة من إجمالي تجارة المجموعة بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٠. وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي، بلغت التجارة داخل المجموعة ٧,٢ في المائة بالنسبة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في عام ١٩٩٨ و ٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٩، ولكنها هبطت إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. أما التجارة داخل المجموعة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقد بلغت ١٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٨ و ٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٩ ولكنها هبطت إلى ٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠.

٧ - وفي أفريقيا، كانت جهود التكامل الإقليمي تستهدف عادة تكوين اتحادات جمركية وأسواق مشتركة، بحيث يكون الهدف النهائي هو تحقيق سوق مشتركة واحدة وجماعة اقتصادية واحدة للقارة كما هو منصوص عليه في معاهدة أبوجا التي أنشأت الجماعة

الاقتصادية الأفريقية. والمعاهدة المنشئة للاتحاد الأفريقي التي وقعت وصدقت عليها مؤخرا دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية تنسخ المعاهدة المنشئة للمنظمة الأخيرة. وتقوم معظم التجمعات القائمة بعمليات تنقيح وإعادة تنظيم واسعة لمخططات التكامل. فمعاهدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنقحة تدعو إلى إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي بحلول عام ٢٠٠٥. وأنشأ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا اتحادا جمركيا في عام ٢٠٠٠، كما أنه يستهدف إنشاء سوق مشتركة واحدة ومنطقة نقدية ومالية واحدة. وفي أفريقيا الوسطى، أنشئت في آذار/مارس ١٩٩٤ مجموعة جديدة هي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وذلك بغرض تكوين سوق مشتركة فيما بين الدول الأعضاء بها. والهدف المعلن للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هو إنشاء اتحاد جمركي، ولكن عملياتها قوضت وتعطلت بسبب الصراعات التي وقعت داخل عدد من الدول الأعضاء بها. كذلك فإن الغرض من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، كوميسا، وهي أكبر تجمع في المنطقة دون الإقليمية، هو تكوين سوق مشتركة واحدة ومنطقة تجارة حرة لأعضائها من خلال اتفاق بدأ سريانه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. كذلك تم التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ تعريف جمركية خارجية مشتركة بحلول عام ٢٠٠٤. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٠ صدقت أوغندا وتزانيا وكينيا على اتفاقية تنشئ جماعة شرق أفريقيا التي كانت قد أتمت في عام ١٩٧٧. ومن أغراض جماعة أفريقيا تحقيق التنسيق بين السياسات فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار وانتقال الأشخاص فيما بين البلدان الأعضاء الثلاثة. واعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بروتوكولا تجاريا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ بعد مفاوضات شاقة بدأت في عام ١٩٩٦، وينص هذا البروتوكول على إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٨. وفي شمال أفريقيا، اعتمد أعضاء اتحاد المغرب العربي برنامجا للتكامل التجاري يستهدف تكوين اتحاد جمركي. كذلك تجري مناقشة تكوين منطقة التجارة الحرة العربية برعاية جامعة الدول العربية.

٨ - والغالب على منطقة آسيا والمحيط الهادئ هو التركيز على اتفاقات التجارة الحرة. ففي غرب آسيا، مثلا، قام مجلس التعاون الخليجي، على أساس اتفاق اقتصادي موحد، بإلغاء التعريفات الجمركية على التجارة فيما بين بلدان المجلس بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية والموارد الطبيعية والمنتجات الصناعية. وفي وسط آسيا، ينص بروتوكول التعريفات الجمركية التفضيلية الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والذي بدأ في عام ١٩٩١ على تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ١٠ في المائة على سلع مختارة. وفي جنوب آسيا، تفاوضت بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي على اتفاق للتجارة الحرة في جنوب آسيا لعدة سنوات ولم تفرغ بعد من مداولاتها. أما رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقد

عجلت بتنفيذ منطقة التجارة الحرة في السلع بغرض تحرير ٩٠ في المائة من التجارة فيما بين بلدان الرابطة بحلول عام ٢٠٠٧. وتحاول بلدان اتفاق بانكوك تعزيز برنامجها للتحرير بالتوسع في عضوية الاتفاق لتشمل عددا أكبر من البلدان. وفي منطقة المحيط الهادئ، تقوم بلدان جماعة ميلانيزيا الطليعية بتنفيذ اتفاق التجارة المتبادلة الوحيد فيما بين البلدان الجزرية، الذي يتناول التجارة في عدد محدود من السلع منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بينما اتفقت بلدان منتدى المحيط الهادئ على التفاوض بشأن اتفاق تجاري إقليمي لمنطقة المحيط الهادئ وعلى وضع هذا الاتفاق.

٩ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مضت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجماعة دول الأنديز في تنفيذ برامجهما لتحرير التجارة المتبادلة وإنشاء اتحادين جمركيين. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ألغت بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي إلغاءً تاماً الحواجز الجمركية أمام التجارة فيما بين بلدان السوق بالنسبة لمعظم السلع واعتمدت تعريفه جمركية خارجية واحدة، وبذلك شكّلت اتحاداً جمركياً. كذلك أخذت جماعة دول الأنديز بتعريفه جمركية خارجية مشتركة تنطبق على ٩٥ في المائة من البند الخاضعة للرسوم الجمركية وتتألف من خمس شرائح جمركية أقصاها ٢٠ في المائة. وتقوم بتنفيذ التعريفه الخارجية الموحدة ثلاث دول أعضاء (هي إكوادور وفنزويلا وكولومبيا)؛ أما العضوان الآخران (وهما بوليفيا وبيرو) فيطبق كل منهما تعريفته الوطنية الخاصة. وفي أمريكا الوسطى بدأ تنفيذ اتحاد جمركي بين السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس (بمجموعة الأربعة) في منتصف عام ١٩٩٣. وقد شهدت بلدان الجماعة الكاريبية نمواً سريعاً في التجارة فيما بين بلدان المجموعة بعد إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية بالنسبة للجزء الأكبر من التجارة المتبادلة (وهو الإلغاء الذي تم في منتصف عام ١٩٩٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعريفه الخارجية الموحدة المنقحة تطبق في جميع بلدان الجماعة الكاريبية تقريباً، وتتراوح مستوياتها بين ٥ في المائة و ٢٠ في المائة بالنسبة للمنتجات الصناعية و ٤٠ في المائة بالنسبة للمنتجات الزراعية. وفي عام ١٩٩٨، خُفّضت التعريفه الخارجية الموحدة مرة أخرى بحيث أصبح حدها الأقصى ٢٠ في المائة.

١٠ - وقد زاد انتعاش التحالفات الإقليمية حتى في الوقت الذي اختتمت فيه حولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وما زالت هذه التحالفات مستمرة دون توقف بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وتنفيذ اتفاقات حولة أوروغواي. وجميع البلدان هي اليوم أعضاء في اتفاق أو أكثر من الاتفاقات الإقليمية للتجارة والتكامل الاقتصادي. ويبدو أن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تعتبر أن اتفاقات التجارة الإقليمية ما زالت وسيلة للتغلب على الحواجز القائمة في وجه التجارة بما يجاوز ما كان يمكن تحقيقه على صعيد تعدد

الأطراف. وهذا واضح في الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تستهدف التحرير بما يجاوز مستوى تعدد الأطراف في قطاعات مثل الخدمات عموماً، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل الجوي، والمشتريات الحكومية، وتنسيق المعايير أو الاعتراف المتبادل بها، وإلى حد أقل في الزراعة والمنسوجات والملابس، وهي قطاعات تصديرية هامة بالنسبة للبلدان النامية. كذلك فإن اتفاقات التجارة الإقليمية كان لها دور قوي في مواصلة تنفيذ برامج التحرير فيما بين بلدان المنطقة الواحدة. كما أن كثيراً من هذه الاتفاقات قد أخذت تتسع عضويتها. ومما يدل على اتساع التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية، على سبيل المثال، ارتفاع عدد أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا من ستة إلى تسعة بلدان، ومن عشرة بلدان إلى أربعة عشر بلداً بالنسبة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومن ثلاثة بلدان إلى عشرة بلدان بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي.

باء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الاستثمار^(٥)

١١ - يبدو أن التقدم الذي تحقق في التكامل الإقليمي قد أسهم في نمو تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، حيث تنجس الشركات عبر الوطنية الباحثة عن الأسواق والعاملة في مجالي الصناعة التحويلية والخدمات (تميزاً لهما عن مجال استخراج الموارد الطبيعية) إلى العمل في البلدان التي لها روابط قوية بسوق إقليمية كبيرة للصادرات. وعلى ذلك فإن الجهود التي تستهدف التكامل الإقليمي من أجل إيجاد أسواق كبيرة تصبح لها أهمية متزايدة بالنسبة للسياسات المتعلقة بزيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة. وفي عام ١٩٩٩، زادت التدفقات العالمية بنسبة ٢٧ في المائة عما كانت عليه في العام السابق لتبلغ ٨٦٥ بليون دولار، منها ٢٠٨ بلايين من الدولارات، أي ما يمثل ٢٤ في المائة، ووجهت إلى البلدان النامية، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٦ في المائة عما كان عليه الوضع في العام السابق^(٦). على أنه نظراً لزيادة التدفقات إلى البلدان المتقدمة النمو استمر نصيب البلدان النامية في الانخفاض من ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٠^(٧).

١٢ - وتجذب البلدان النامية في آسيا النصيب الأكبر (١٠٦ بلايين من الدولارات، أي ٥١ في المائة) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجنوب، تليها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي سجلت رقماً قياسياً بلغ ٩٠ بليون دولار في عام ١٩٩٩ (٤٣ في المائة). وداخل هاتين المنطقتين، تلقت البرازيل والصين وحدهما ٣١ بليون دولار و ٤٠ بليون دولار على التوالي. وما زال نصيب البلدان الأفريقية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجنوب نصيباً هامشياً، حيث لم يبلغ سوى ٥ في المائة من المجموع.

واستنادا إلى التدفقات الخارجة من باكستان وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين والفلبين وماليزيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة^(٨) وإقليم تايوان الصيني، تستثمر نسبة متزايدة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية من جنوب وشرق وشرق آسيا داخل المنطقة نفسها - ٥٩ في المائة في عام ١٩٨٧ و ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وبالنسبة لسنغافورة يذهب إلى جنوب وشرق وشرق آسيا ٩٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من ذلك البلد؛ وبالنسبة لتايلند وجمهورية كوريا وماليزيا تراوحت نسبة الاستثمار داخل المنطقة بين ٤٠ في المائة و ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٧.

١٣ - والاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا استثمار هام: إذ أن ٣٨ في المائة من مجموع التدفقات الخارجة من سنغافورة، و ٢٨ في المائة من مجموع التدفقات الخارجة من ماليزيا، استثمرت في دول أخرى من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧. وخلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٠، جاءت نسبة ٦٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين من سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإقليم تايوان الصيني. ولدى الشركات عبر الوطنية في جمهورية كوريا وإقليم تايوان الصيني استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة موجهة إلى الخارج. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من جمهورية كوريا إلى البلدان النامية في جنوب وشرق وشرق آسيا بصفة أساسية. وأكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الآتية إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وميانمار وكمبوديا تأتي من بلدان نامية أخرى في آسيا.

١٤ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تمثل الاستثمارات فيما بين بلدان المنطقة أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى أمريكا اللاتينية من بلدان نامية أخرى. ويوجه إلى بلدان نامية أخرى ما يقرب من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من بلدان أمريكا اللاتينية الرئيسية وهي الأرجنتين والبرازيل وشيلي وفتروبيلا وكولومبيا. وفيما يتعلق بالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، أخذت التدفقات بين الأرجنتين والبرازيل في الاتجاهين تزداد منذ منتصف التسعينيات. فقد بلغت القيمة التراكمية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدين ٢٣ بليون دولار في عام ١٩٩٧. وفي باراغواي، جاء أكثر من ربع مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بلدان أخرى من بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. كذلك تتجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من شيلي (٤,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٩) إلى بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى في المقام الأول، وفي مقدمتها بيرو وفتروبيلا. على أنه ينبغي ملاحظة أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه تأتي من شركات في شيلي تابعة لشركات

أوروبية أو شركات من أمريكا الشمالية. وفي منطقة الجماعة الكاريبية^(٩)، تتجه معظم التدفقات إلى بلدان منظمة دول البحر الكاريبي. وأهم دول المنطقة التي لها استثمارات بالخارج هي أنتيغوا وبربودا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وسانت فنسنت وغرينادين وسانت لوسيا وغيانا. ومعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكون عادة في مجال الصناعة التحويلية الخفيفة وتجارة التجزئة والأعمال المصرفية^(١٠).

١٥ - أما فيما بين المناطق، فإن الاستثمارات الآتية من جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي آخذة في الازدياد. وقد كان للحوافز المقدمة للاستثمارات ذات الوجهة التصديرية وفرص الوصول بشروط متميزة إلى سوق الولايات المتحدة دور في جذب الاستثمارات الآسيوية في صناعة الملابس وغيرها من الصناعات كثيفة الأيدي العاملة في بلدان منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي. ويعتبر إقليم تايوان الصيني أكبر اقتصاد آسيوي يستثمر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ويتجه جزء كبير من استثماراته إلى بنما وجزر فرجن. وقد أخذت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تظهر على نحو بطيء كمستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر الآتي من جمهورية كوريا. وللشركات البرازيلية بعض الاستثمارات في سنغافورة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة؛ وفيما عدا ذلك فإن استثمارات منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في آسيا هي استثمارات لا تذكر.

١٦ - وفي أفريقيا، أخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الآتية من البلدان النامية الآسيوية تنمو وإن كانت لا تزال صغيرة جدا من حيث الأرقام المطلقة. وجمهورية كوريا هي أكبر مستثمر في أفريقيا، على حين أن الصين وماليزيا والهند وإقليم تايوان الصيني لها أيضا استثمارات أجنبية مباشرة في أفريقيا. على أن هذه الاستثمارات اقتصر على عدد محدود من البلدان مثل مصر وغانا وموريشيوس وأوغندا وجمهورية تنزانيا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا. وقد قامت شركة تيليكوم ماليزيا بشراء ٣٠ في المائة من أسهم شركة غانا تيليكوم. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت اتفاقات في عام ١٩٩٦ بين شركات من ماليزيا وشركات من غانا في صناعات مختلفة منها صناعة الفنادق، والأعمال المصرفية، واستغلال زيت النخيل، وكلها اتفاقات تستهدف اجتذاب المشاريع المشتركة أو الاستثمارات الأجنبية في مشاريع غانا مملوكة كلها للأجانب.

١٧ - ويبدو أن قرب الأسواق، وتشابه المنتجات والعمليات، وتقارب الثقافات في أوساط أصحاب الأعمال، هي العوامل الرئيسية التي تحفز المستثمرين في البلدان النامية إلى توجيه استثماراتهم الأجنبية المباشرة إلى بلدان نامية أخرى، وإلى بلدان مجاورة أو بلدان من نفس

المنطقة في كثير من الأحيان. على أن تدفقات الاستثمار المباشر من شركات البلدان النامية في منطقة من المناطق إلى بلدان نامية في مناطق أخرى قد أخذت تزداد مع سعي الشركات إلى تدويل نشاطها التجاري من أجل زيادة اقتصادات الحجم الكبير. وفي هذا الصدد، فإن ظهور المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمستثمر أجنبي يعتبر أمرا مثيرا للاهتمام.

جيم - التعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب

١٨ - منذ ظهور الأزمة الآسيوية، اكتسب الاهتمام بالتعاون النقدي والمالي فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، زخما جديدا. وعلى سبيل المثال، فقد قُدم في الاجتماعين السنويين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام ١٩٩٧، وهما الاجتماعان اللذان عقدا بعد اندلاع أزمة شرق آسيا مباشرة، اقتراح بإنشاء صندوق نقد آسيوي. وقد أدى هذا فيما بعد إلى مبادرة شيانغ ماي في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ لإنشاء ترتيب مالي إقليمي يكمل المرافق الدولية القائمة. وقد أخذت تظهر ترتيبات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم النامي.

١٩ - وفي منطقة الراند النقدية، تربط كل من سوازيلند وليسوتو، وهما متكاملان تكاملا اقتصاديا وثيقا مع جنوب أفريقيا، عملتها براند جنوب أفريقيا بدون تنسيق رسمي للسياسة النقدية.

٢٠ - ويرجع إنشاء الجماعة المالية الأفريقية إلى عام ١٩٤٨، ولكن الاتفاقات التي تحكم العمل في منطقة الجماعة حاليا وقعت في عام ١٩٧٣. وهناك مجموعتان إقليميتان لكل منهما مصرفه المركزي الخاص وهما: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى^(١١). وللبلدان المشتركة البالغ عددها ١٤ بلدا عملة واحدة، هي فرنك الجماعة المالية الأفريقية، وهي عملة لا تتداول في أسواق العملات الأجنبية ولكنها قابلة للتحويل بالنسبة للفرنك الفرنسي بسعر تحويل ثابت. وتتمتع رؤوس الأموال بحرية الحركة داخل منطقة الجماعة المالية الأفريقية، وبين بلدان هذه المجموعة وفرنسا، كما أن هناك جميعا لاحتياجات أعضائها من العملات الأجنبية. ومن السابق لأوانه جدا التنبؤ بما سيكون لإدخال اليورو واختفاء الفرنك من أثر على منطقة الجماعة المالية الأفريقية. على أن المسؤولين عن الشؤون النقدية قد أدلوا بتصريحات مطمئنة فحواها أن التغييرات المقبلة لن تؤثر تأثيرا سلبيا على الترتيبات الخاصة بالجماعة المالية الأفريقية^(١٢).

٢١ - وقد أدت الأزمة المالية التي وقعت في عام ١٩٩٧ إلى زيادة التعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان النامية الآسيوية. ففي بيان مشترك عن التعاون في شرق آسيا صدر عن مؤتمر قمة آسيان + ٣ (بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا العشرة مضافا إليها جمهورية

كوريا والصين واليابان) الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ذكر أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز الحوار والتنسيق والتعاون بشأن السياسات المتعلقة بالمسائل المالية والنقدية والضريبية التي تمثل مصلحة مشتركة. وإزاء هذه الخلفية، شرع وزراء المالية بالمنطقة في مبادرة شيانغ ماي في أيار/مايو ٢٠٠٠، وهي تستهدف إقامة شبكات للتعاون المالي المتعدد الجوانب تناسب والترابط الاقتصادي المتزايد فيما بين بلدان آسيا وتتناسب من ثم مع ما هنالك من خطر أكبر وهو إمكانية أن تؤدي الصدمات المالية إلى عدوى إقليمية. وتستهدف المبادرة استخدام إطار آسيان + ٣ لتحسين تبادل المعلومات فيما يتعلق بتدفقات رؤوس الأموال وللبدء في التحرك نحو إقامة نظام إقليمي للرصد الاقتصادي والمالي. والمبادرة في جوهرها هي ترتيب للتمويل فيما بين البلدان الثلاثة عشر يعزز آلية الدعم الأقليمي لمواجهة ارتفاع الطلب على العملات. والغرض من هذا الترتيب، الذي يعتمد على ترتيب سابق هو ترتيب المقايضة المعمول به داخل الرابطة، هو تكميل الآليات الحالية للتعاون المالي الدولي. كما يتوقع أن يسهم هذا الترتيب في تحقيق استقرار أسعار الصرف داخل المنطقة. ويرجع الترتيب السابق، وهو ترتيب المقايضة المعمول به داخل الرابطة، إلى عام ١٩٧٧، وهو لا يشمل سوى خمسة بلدان (إندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا). وقد بلغ مجموع الأموال المخصصة في إطار هذا الترتيب ٢٠٠ مليون دولار - وهو مبلغ لا يذكر إذا قيس بمجموع الخسائر في احتياطي العملات الأجنبية فيما بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ١٩٩٧ وهو ١٧ بليون دولار.

٢٢ - واتفاق المقايضة الجديد بين بلدان الرابطة، وهو الترتيب المستهدف من مبادرة شيانغ ماي، يشمل بروني دار السلام كما أنه يسمح بالانضمام التدريجي لبلدان الرابطة الأربعة المتبقية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وميانمار). على أن أهم عناصره هو اشتماله على ترتيبات المقايضة الثنائية وترتيبات إعادة الشراء بين بلدان الرابطة وكل من جمهورية كوريا والصين واليابان. ويبلغ مجموع الأموال المتاحة في إطار اتفاق المقايضة الجديد بين بلدان الرابطة بليون دولار، ولكن من المتوقع أن تكون المبالغ التي تخصصها البلدان الثلاثة غير الأعضاء بالرابطة لترتيبات المقايضة الثنائية أكبر من ذلك بكثير. وسوف تتحدد قيمة هذه الأموال بمستوى احتياطياتها من العملات الأجنبية والمبالغ التي اشتملت عليها الاتفاقات السابقة بين اليابان وجمهورية كوريا (خمسة بلايين من الدولارات) وبين اليابان وماليزيا (٢,٥ بليون دولار). وسوف يتفق في مفاوضات تجرى بين البلدان المعنية على شروط السحب من المرافق وعلى عدد من المسائل التقنية، ولكن يبدو أن تقديم المساعدة في إطار ترتيبات المقايضة الثنائية سوف ترتبط، من حيث المبدأ، بالدعم المقدم من صندوق النقد الدولي.

٢٣ - وبالنسبة لأمريكا اللاتينية، تم الإعراب أيضا عن اهتمام بإيجاد عملات إقليمية بدلا من التحول إلى الدولار. وفي عام ١٩٧٦ أنشأت مجموعة دول الإنديز (إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا) الصندوق الاحتياطي لمجموعة الإنديز واشتركت في رأسماله البالغ بليون دولار. ويقدم الصندوق الدعم المالي لأعضائه في شكل قروض أو ضمانات لدعم ميزان المدفوعات، وقروض قصيرة الأجل لمواجهة حالات الطوارئ بالنسبة للسيولة، وقروض لدعم إعادة هيكلة الدين الخارجي العام، وائتمانات للتصدير. والشروط الخاصة بالسحب من هذه المرافق أخف من شروط صندوق النقد الدولي. كذلك يستهدف الصندوق الإسهام في تنسيق سياسات أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية للبلدان الأعضاء. وعلى ذلك فإن الغرض منه هو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في المنطقة والمضي في عملية التكامل في أمريكا اللاتينية^(١٣).

٢٤ - واتحاد العملات لشرق البحر الكاريبي هو ترتيب لعملة مشتركة بين أعضاء منظمة دول شرق البحر الكاريبي^(١٤). وهذه العملة مرتبطة بالدولار، ولكن الولايات المتحدة لا تقوم بدور إيجابي في ترتيب الربط كما تفعل فرنسا بالنسبة للجماعة المالية الأفريقية.

٢٥ - وقد أنشئ صندوق النقد العربي في عام ١٩٧٦ بميثاق مماثل لهيكل صندوق النقد الدولي، وهو يشمل جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء جزر القمر. ويبلغ رأس المال المشترك به ٣٢٦ ٥٠٠ دينار محاسبي عربي، وهو ما يساوي حوالي ١,٣ بليون دولار. ويستهدف الصندوق تعزيز استقرار أسعار صرف العملات فيما بين العملات العربية وجعلها قابلة للتحويل بعضها إلى بعض، كما أنه يوفر الدعم المالي للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات. ومن أغراض الصندوق أيضا أن يكون أداة لتعزيز التعاون بين الأعضاء فيما يتعلق بالسياسة النقدية، وتنسيق سياساتها بالنسبة للمشاكل المالية والاقتصادية الدولية، والعمل على إنشاء عملة مشتركة.

ثالثا - الاتجاهات والمسائل التي أخذت تظهر فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٦ - أخذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكتسب أهمية بالنسبة للاسراع بخطط التنمية عن طريق تشجيع اشتراك البلدان النامية في النظام الاقتصادي الدولي. فهو ينوع ويوسع الشراكات الإنمائية والصلات الاقتصادية ويولد زخما جديدا نحو أشكال أكثر عدلا من الترابط العالمي. وفي هذا الفرع تستعرض بعض الاتجاهات والمسائل الهامة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ألف - توحيد مناهج العمل فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٧ - أصدرت البلدان النامية عددا من القرارات المتعلقة بالسياسات ومن الإعلانات وخطط العمل التي تتناول مجموعة من المجالات المحددة المتصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكان أول جهد قامت به البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ لوضع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار حكومي دولي واحد هو ما قامت به تلك البلدان في عام ١٩٨١ عندما اعتمدت برنامج عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وكثف هذا الجهود عندما اجتمعت تلك البلدان في سان خوسيه بكوستاريكا في عام ١٩٩٧ واعتمدت خطة عمل سان خوسيه^(١٥) التي أعطت الأولوية للتوسع في التجارة والاستثمار والتعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان الأعضاء وسائر البلدان النامية. ولزيادة تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، اجتمعت تلك البلدان مرة أخرى في بالي باندونيسيا في عام ١٩٩٨ حيث اعتمدت إعلان بالي بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية^(١٦)، الذي أكد على الدور الذي يمكن أن تقوم به التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية حاليا في تعميق التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب. ويمثل مؤتمر قمة الجنوب الأول لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في هافانا بكوبا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ علامة جديدة على طريق الجهود الجماعية التي تبذلها بلدان الجنوب لوضع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السياق العالمي الجديد. وقد أعطى برنامج العمل^(١٧) الذي اعتمده مؤتمر القمة أولوية عالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حتى يستطيع الجنوب مواجهة التحديات الإنمائية الجديدة، جماعيا وفرديا، وعلى الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٨ - وإذا كانت المبادئ والأهداف الأساسية التي تجسدت في هذه الوثائق ما زالت صالحة، فإن التقييم الواقعي والموضوعي لهذه الإطار ولحالة تنفيذها يقتضي توحيدها في منهاج عمل مستكمل. وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن توافق آراء طهران الذي اعتمده مجموعة الـ ٧٧ والصين في الاجتماع العاشر للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وهو الاجتماع الذي عقد في طهران بجمهورية إيران الإسلامية في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، كان فيه تصميم على التحرك بقوة وبإلحاح نحو خمسة أهداف استراتيجية هي: (أ) توحيد مناهج العمل فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و (ب) بناء مؤسسات أقوى لبلدان الجنوب على الصعيد العالمي؛ و (ج) سد الفجوة في مجالي المعرفة والمعلومات؛ و (د) إقامة شراكات ذات قاعدة عريضة؛ و (هـ) تعبئة الدعم العالمي للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١٨). ومن أجل تحقيق الدعم الهام والفعال، حث توافق آراء طهران المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية الرئيسية والجهات المانحة، على إعادة النظر في

سياساتها وممارساتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي وعلى توفير الدعم القوي الحافز، بما في ذلك تقديم الموارد المالية اللازمة، لجميع أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كذلك اقترح البدء في عقد دولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتخصيص يوم من أيام الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

باء - تنوع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية

٢٩ - يجري الآن تنشيط التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي شكلت في فترات سابقة، كما يجري تشكيل تجمعات جديدة ذات أغراض شتى مثل حرية التجارة، أو التعاون الاستثماري، أو تكامل وسائل النقل، أو الإجراءات الاجتماعية المنسقة، أو تحقيق التكامل بين الموارد. وقد قدر البنك الدولي أن عدد ترتيبات التعاون هذه زاد زيادة هائلة من ٣٩ ترتيباً في عام ١٩٧٠ إلى ٨٢ ترتيباً بحلول عام ١٩٩٧^(١٩). وثلت المبادلات التجارية العالمية يتم اليوم فيما بين تجمعات تجارية إقليمية. وتشهد اللجان الإقليمية في الأمم المتحدة في مناطق أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وغرب آسيا، تأكيداً مجدداً على ترتيبات التعاون الإقليمية.

٣٠ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على سبيل المثال، تتحرك السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجماعة دول الأنديز نحو تكوين منطقة تجارة حرة موحدة. وينظر مجلس التعاون الخليجي في منطقة غرب آسيا في تكوين اتحاد نقدي. وكما أشير إليه فيما سبق، فقد زاد عدد أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا وعدد أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كما أن عدد دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي عدد كبير يصل إلى ٢٠ دولة. وتسعى منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا الوسطى وأوروبا إلى أن تصبح تجمعا تعاونيا متعدد الأغراض يتناول التجارة والنقل والبيئة ومراقبة المخدرات وتخطيط السكان والعلم والتكنولوجيا. ومن المؤكد أن المبادرات التي بدأت بالفعل من أجل تأمين البيئة في بحر قزوين وبحر آرال سيكون لها أثر إيجابي على أنشطة التعاون التي تقوم بها هذه المنظمة. وقد قامت مؤخرا ٥٣ دولة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بخطوة أخرى لتحقيق تكامل أفريقيا باتفاقها على أن تستبدل منظمة الوحدة الأفريقية اتحاداً أفريقياً على نمط الاتحاد الأوروبي.

٣١ - وما زال تكوين مثلثات النمو والمناطق الفرعية التعاونية يمتد في طريقه بقوة. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا تتعاون في برنامج جسر بري قاري يربط أوروبا وآسيا، ويركز على نمو التجارة وتكامل وسائل النقل. ويقوم مثلث النمو ملاوي-زامبيا - موزامبيق باستغلال ما تتمتع به هذه المنطقة من مزايا طبيعية في عوامل الإنتاج لتعزيز

التجارة والاستثمار. وتحركت أنشطة مجموعة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود التي تضم ١١ عضوا بعد توقيع المعاهدة في عام ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٩، بدأت بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في تنفيذ نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، الذي لا يركز على شبكة النقل فحسب وإنما يركز أيضا على نظام موحد للمعلومات وعلى إطار مشترك للسياسات فيما يتعلق بإدارة النقل والتنمية. ولم تظهر الجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية (الاتحاد الروسي وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) إلى الوجود إلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بعد مفاوضات بدأت في عام ١٩٩٤. وتتجاوز هذه الجماعة بكثير حرية التجارة والاتحاد الجمركي وتسعى إلى التنسيق في كثير من الأنشطة والتشريعات الاجتماعية.

٣٢ - كذلك ازدادت اتفاقات التجارة التفضيلية عددا وأهمية. وتقدر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة أنه أضيف، في عام ٢٠٠٠ وحده، ٢٠ اتفاقا جديدا إلى الاتفاقات الموجودة بالفعل وعددها ٢١٤ اتفاقا^(٢٠). وثلاثة أرباع التجارة العالمية تحكمها الآن هذه الاتفاقات. ومن أبرز الاتفاقات الجديدة قانون التجارة والتنمية الذي صدر في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، وهو يمنح شروطا تساهلية للواردات من ٤٨ بلدا أفريقيا و ٢٥ بلدا من بلدان البحر الكاريبي. وهناك تطور هام آخر وهو إبرام اتفاقية كوتونو في عام ٢٠٠٠ لتحل محل اتفاقية لومي السابقة المعقودة بين الاتحاد الأوروبي و ٧١ دولة من مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ومن المعالم الهامة في عملية العولمة اتفاق التجارة الحرة المعقود بين شيلي والمكسيك في عام ١٩٩٩ واتفاق التجارة الحرة المعقود بين الأردن والولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠.

٣٣ - وتقوم التجمعات الإقليمية بتنويع أنشطتها. وعلى سبيل المثال، فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أخذت تتجاوز نطاق التعاون الاقتصادي لتعمل للقضاء على إنتاج واستيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من ناحية ولتنسيق عمليات توافق الآراء في المنطقة من ناحية أخرى. والواقع أن التعاون الإقليمي يساعد البلدان الأعضاء من نواح متعددة. فالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تذهب إلى أن سوق السلع الأساسية بها استطاعت، في أعقاب أزمة شرق آسيا، أن تصمد لانخفاض صادرات تلك السلع نظرا لوجود سوق نشطة للصناعات التحويلية فيما بين بلدان المنطقة. كما أنها ترى أن جهود التكامل قد استحثت الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعتقد مجموعة دول الأنديز أنها، بما تقوم به من إصلاحات موحدة في مجال حقوق الملكية الفكرية، تمهد الطريق للوفاء بالالتزامات المتعددة الأطراف في المستقبل القريب.

٣٤ - وقد كانت الاتفاقات الإقليمية تركز تقليدياً على التجارة، ولكن حدثت مؤخرًا زيادة في المعاهدات والاتفاقات التي تشمل تدابير الاستثمار كما تتناول سياسات المنافسة والتجارة في الخدمات. ويلاحظ العنصر الأخير، على سبيل المثال، في اتفاق التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعلاوة على ذلك، فقد كثر إبرام معاهدات الاستثمار الثنائية. ففي نهاية عام ٢٠٠٠، تم إبرام ما يزيد على ٥٠٠ معاهدة من هذه المعاهدات بين البلدان النامية، طبقاً لما يذكره برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ومن الممكن أن تكون للاتفاقات التي تبرم فيما بين البلدان النامية، والتي تجمع بين طرائق التجارة والاستثمار، أثر يتمثل في التعزيز المتبادل عن طريق الحفز على الاستثمارات المتصلة بالتجارة وإحداث المزيد من التدفقات التجارية.

٣٥ - ومن السمات الهامة الأخرى في جهود التكامل الإقليمي الاتجاه إلى مشاريع التعاون الإقليمي الأوسع من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية، والتي يشترك فيها بلد أو أكثر من البلدان المتقدمة النمو، والتي يتم تكوينها على نطاق أقليمي أو قاري. وقد أنشئت مشاريع جديدة للتكامل فيما بين القارات وتم التوسع فيها، وهي مشاريع تشترك فيها البلدان النامية ويمكن أن تكون لها آثار هامة على التجارة والاستثمار في العالم. وتشمل هذه المشاريع ترتيبات قائمة مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان وسط وشرق أوروبا، وبين الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض المتوسط، وبين الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا. كذلك تشمل هذه المشاريع الاتفاقات التي تنص على وضع اتفاقات تجارية إقليمية مختلطة، مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى في إطار اتفاق كوتونو للشراكات، والخطة الموضوعية في إطار قانون الفرص المتاحة والنمو في أفريقيا لإبرام اتفاقات للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والبلدان المؤهلة من بين البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

٣٦ - وفي كثير من الأحيان تسود مسألة مستوى النمو الاقتصادي للبلدان المشتركة، وذلك راجع إلى أن أي ترتيب إقليمي للتكامل سوف يشمل أعضاء على مستويات مختلفة من النمو حيث يكون بعضها أكثر تقدماً من البعض الآخر اقتصادياً ومن حيث التصنيع. وإذا كان هذا التفاوت في مستوى النمو يعتبر مبرراً للتكامل الإقليمي من حيث إن البلدان المتقدمة اقتصادياً يمكن أن تكون محركاً للنمو في المنطقة، فإن قدرة البلدان الأعضاء الصغيرة على الوصول إلى أسواق البلدان الأعضاء الكبيرة والاستفادة من عضويتها مسألة تحتاج إلى تقييم. ومن الممكن أن تنعكس الاختلافات الاقتصادية فيما بين البلدان في اختلافات تجارية

فيما بينها، كما أنها يمكن أن تزرع عملية التكامل وأن تؤدي إلى منازعات حول الوصول إلى أسواق البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة.

٣٧ - وهناك دروس مفيدة يمكن استخلاصها من جهود التكامل الإقليمي التي بُذلت مؤخرا حيث أمكن التصدي لشواغل الأعضاء الأصغر والأضعف من الناحية الاقتصادية. وقد سادت هذه المفاوضات، على سبيل المثال، في حالة بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو وناميبيا في مواجهة جنوب أفريقيا عند إعادة التفاوض بشأن الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي؛ وفي حالة بلدان البحر الكاريبي الصغيرة في مواجهة غيرها من البلدان الأكبر في عملية منطقة التجارة الحرة للأمريكتين؛ وفي حالة نيوزيلندا في مواجهة استراليا في الاتفاق التجاري لتوثيق الروابط الاقتصادية بين استراليا ونيوزيلندا.

جيم - تجميع القدرات وتكوين الشراكات من أجل المبادرات الاستراتيجية

٣٨ - إذا كان التعاون الثنائي، وخاصة التعاون التقني، ما زال هو الشكل الغالب من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد أخذت البلدان النامية تبذل جهودا واعية لتجميع مواردها وقدراتها - المؤسسية والفكرية والتقنية والمالية - لمواجهة المسائل محل الانشغال المشترك أو المشاكل الإنمائية المحددة التي تؤثر على عدد كبير من الشعوب والبلدان. وفي كثير من الحالات، لقيت الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب تأييدا متحمسا من البلدان المانحة ومن مؤسسات بلدان الشمال.

٣٩ - ويتصل أحد هذه الجهود بتجميع القدرات البحثية والتحليلية لبلدان الجنوب. فمنذ فترة من الوقت يشارك مركز الجنوب، وهو كيان حكومي دولي، وشبكة العالم الثالث، على سبيل المثال، مشاركة إيجابية في البحوث والتحليلات المتعلقة بآثار العولمة وأعمال منظمة التجارة العالمية من منظور البلدان النامية. وقد تلقت بعض هذه الأنشطة دعما من مؤسسات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. كذلك قُدم الدعم المالي و/أو الموضوعي من وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، ومعهد سياسات الزراعة والتجارة بالولايات المتحدة، ومؤسسة روكفلر، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

٤٠ - وهناك جهد آخر من هذا القبيل بذلته مجموعة من البلدان النامية من خلال برنامج الشركاء في السكان والتنمية الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذه الشراكة التي توجد أمانتها في دكا تشمل الآن ١٨ بلدا تمثل نصف سكان العالم. وقد بدأ البرنامج باستخدام موارد خمسة مراكز للتفوق توجد في إندونيسيا وتايلند وتونس والصين والمكسيك. وبرنامج الزمالات التابع لهذه الشراكة والذي يركز على النهوض بالصحة

الإنجابية ينفذ الآن في ٥١ مؤسسة في ١٦ بلدا. وهذه مبادرة تقتصر تماما على بلدان الجنوب وبمؤها الأعضاء إلى حد كبير مع استكمال هذا التمويل بمساعدة مالية من شركاء التنمية وتبرعات من القطاع الخاص.

٤١ - وهناك مثل ثالث يتمثل في تجميع القدرات العلمية والبحثية والإنتاجية في بلدان الجنوب وبلدان الشمال لاستنباط وإنتاج أنواع من الأرز عالية الغلة في المناطق المرتفعة، وتعرف هذه المبادرة باسم "أرز جديد لأفريقيا" (NERICA). وهذه الأنواع، بالإضافة إلى غلتها العالية، تنضج قبل الموعد العادي بما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ يوما، كما أنها أغنى بكثير من حيث البروتين وأكثر مقاومة بكثير للأمراض وللجفاف وللآفات الحشرية، بالإضافة إلى أنها قادرة على منافسة الأعشاب الضارة. وتشمل المبادرة شبكة من ١٧ مؤسسة وطنية تحت رعاية رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا. ومن العوامل الهامة التي تسهم في نجاح هذه المبادرة أنها استفادت من خبير المعارف والخبرات في أنشطة بحثية مماثلة تمت في بلدان نامية أخرى مثل الصين والفلبين وكولومبيا ونيجيريا، كما استفادت من دعم مالي وتقني من مؤسسات الشمال في فرنسا والولايات المتحدة واليابان. والشيء المهم في هذه الحالة هو الطريقة التي استطاعت بها مراكز التفوق في بلدان الجنوب تجميع قدراتها العلمية والبحثية والإنتاجية للتصدي لمشكلة إنتاجية معينة.

٤٢ - ومن الأمثلة الناجحة أيضا لإقامة الشراكات فيما بين بلدان الجنوب المنتدى الأفريقي الآسيوي للأعمال التجارية الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي تموله أساسا حكومة اليابان كمتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، كما يشترك في تمويله المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وكان الغرض من المبادرة هو زيادة التعاون التجاري والاستثماري بين شركات أفريقيا وآسيا. وحضر المنتدى الأول، الذي عقد في كوالالمبور في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ممثلو ٢٣٠ شركة خاصة من ٢٥ بلدا أفريقيا وستة بلدان آسيوية وانتهى إلى عقد صفقات بلغت قيمتها ما يقرب من ٢٥ مليون دولار. وحضر المنتدى الثاني، الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠١، ممثلو ١٦٨ شركة من ١٦ بلدا أفريقيا وستة بلدان آسيوية. وقد أُبرم في الموقع ما مجموعه ١٠٤ مذكرات تفاهم منها ٢٢ مذكورة تتعلق بصفقات فيما بين الشركات الأفريقية. وقد أُبرمت بالمنتدى ٢٤ صفقة بلغت قيمتها ١٢٠ مليون دولار. ولم تقتصر المبادرة على إبرام صفقات تجارية واستثمارية ملموسة فيما بين البلدان والشركات المشاركة، ولكنها ساعدت أيضا على التوصل إلى آلية فعالة لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل الجديدة التي تسهم في تخفيف حدة الفقر.

٤٣ - وتوحي هذه التجارب بأن مبادرات بلدان الجنوب التي تركز إلى مؤسسات أو مراكز تفوق مستتبة في الجنوب، والتي تستهدف التصدي للمساائل محل الاهتمام المشترك أو للتحديات الإنمائية الرئيسية، أدت إلى اجتذاب الدعم العريض القاعدة، بما في ذلك الدعم المقدم من البلدان المانحة ومؤسسات الشمال.

رابعاً - ملاحظات ختامية

٤٤ - في عالم يتميز بانعدام الاستقرار المالي عالمياً، ينبغي لأي ترتيب إقليمي يستهدف تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات من أجل منع الأزمات، وإدارة الأزمات إدارة أفضل في حالة حدوثها، أن يتضمن أيضاً عدداً من الآليات الأخرى، بهدف ضمان الرقابة الإقليمية المعززة، وتقاسم المعلومات، والإنذار المبكر. وستظل هناك حاجة إلى الإصلاحات الداخلية في كثير من المجالات التي نوقشت في الفصل السابق من أجل توفير أساس سليم للتعاون الإقليمي. وكما أن اتخاذ إجراءات داخلية فيما يتعلق بالسياسات بدون أن تكون هناك ترتيبات عالمية مناسبة لا يكفي لضمان المزيد من الاستقرار المالي، فإن الترتيبات الإقليمية يمكن أن يكون نصيبها الفشل عندما لا توجد مؤسسات وسياسات داخلية سليمة.

٤٥ - وإذا كانت بلدان الجنوب قد صممت، على مدى العقدين الماضيين، على أن تعمل معاً للنهوض بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها في كثير من المحافل الحكومية الدولية ومن خلال اعتماد إعلانات وبرامج عمل مختلفة، مثل خطة عمل بوينس آيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإعلان سان خوسيه، وخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل، وبرنامج عمل هافانا الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب، فإن الأمر يقتضي تقييم هذه الأطر وما يتصل بها من ترتيبات التعاون الإقليمية ودون الإقليمية وتقييم تنفيذها تقييماً منظماً وموضوعياً.

٤٦ - وفي هذا الصدد، فإن لتوافق آراء طهران أهمية خاصة من حيث دعوته إلى تكثيف الدعم العالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن واجب المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية الرئيسية وجماعة المانحين، إعادة النظر في سياساتها وممارساتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي من أجل توفير الدعم الحافز الضروري، بما في ذلك توفير الموارد المالية، لجميع أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الحواشي

- (١) برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، دليل إحصاءات عام ٢٠٠٠ (قرص مدمج E/F.00.II.D.1).
- (٢) منظمة التجارة العالمية، التقرير السنوي لعام ٢٠٠١.
- (٣) برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الدليل الإحصائي لعام ٢٠٠٠.
- (٤) برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٠ (رقم المبيع E.00.II.D.19).
- (٥) استند فيما يلي إلى الأونكتاد لعام ٢٠٠٠، والأونكتاد لعام ١٩٩٩، والأونكتاد لعام ١٩٩٨، إلا إذا ذكر خلاف ذلك.
- (٦) برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠ (رقم المبيع E.00.II.D.20).
- (٧) برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١، ص ٢٩١ (من النص الانكليزي).
- (٨) في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، أصبحت هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة من مناطق الصين.
- (٩) تشمل الجماعة الكاريبية أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، ومونتسيرات.
- (١٠) أمانة الجماعة الكاريبية ٢٠٠٠، ص ٢٣١ وما بعدها (من النص الانكليزي).
- (١١) يشمل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بنين، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر؛ وتشمل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. ولكل من التجمعين عملته المستقلة، ولكن سعر التعادل بين كل منهما وبين الفرنك الفرنسي واحد، ومن ثم فإنهما تخضعان لنفس الإطار التنظيمي. كذلك فإن حرية انتقال رؤوس الأموال مكفولة بين المنطقتين، ومن ثم فإن منطقة فرنك الجماعة المالية الأفريقية يمكن اعتبارها منطقة عملة واحدة. ويوجد ترتيب مماثل بالنسبة لجزر القمر ولكن لها مصرفها المركزي الخاص.
- (١٢) مقابلة مع محافظ البنك المركزي لغرب أفريقيا، Radio France International، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.
- (١٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة، انظر FLAR (2000).
- (١٤) الدول الأعضاء هي أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا ومونتسيرات، وأنغولا. وجزر فرجن البريطانية عضوان منتسبان.
- (١٥) A/C.2/52/8، المرفق.
- (١٦) A/53/739، المرفقان الأول والثاني.
- (١٧) برنامج عمل هافانا الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة ال ٧٧، نيسان/أبريل ٢٠٠٠.
- (١٨) اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هي آلية أنشأتها مجموعة ال ٧٧ للإشراف على تنفيذ خطة عمل كراكاس بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.
- (١٩) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٩.
- (٢٠) الأمم المتحدة، الحالة والآفاق الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠١.